

Distr.
GENERAL

S/1998/187
3 March 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢ آذار / مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

يشرفني أن أحيل طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن رقم ١١٤٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧. وقد اعتمدت اللجنة، في ٢ آذار / مارس ١٩٩٨، هذا التقرير الذي يغطي الأنشطة التي قامت بها اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان / أبريل ١٩٩٥ خلال فترة الـ ٩٠ يوماً الأولى من بدء نضاذ الفقرة ١ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧).

(توقيع) أنطونيو مونتيرو

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب
القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة
بين العراق والكويت

المرفق

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١
(١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عن تنفيذ
الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩
و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

أولاً - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، التي طلب فيها إلى اللجنة أن تقدم تقريراً إلى المجلس، بتنسيق وثيق مع الأمين العام، في غضون ٩٠ يوماً من بدء تنفيذ الفقرة ١ من ذلك القرار بشأن تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥. فبموجب الفقرة ١ من القرار ١١٤٢ (١٩٩٧)، قرر المجلس أن تبقى أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، باستثناء تلك الواردة في الفقرات ٤ و ١١ و ١٢، سارية المفعول لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يوماً تبدأ في الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة من يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢ - ولقد قدمت اللجنة حتى الآن خمسة تقارير إلى مجلس الأمن بشأن عملية النفط مقابل الغذاء، تناولت التقارير الأربع الأولى (S/1997/213) و (S/1997/417) و (S/1997/692) و (S/1997/942) تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). أما التقرير الخامس، المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/92)، فتناول تحسين وتوضيح إجراءات عمل اللجنة من أجل التعجيل بعملية الموافقة على إرسال الإمدادات الإنسانية إلى العراق.

ثانياً - بيع النفط والمنتجات النفطية

٣ - منذ استئناف المبيعات النفطية من العراق، يسير تصدير النفط من العراق خلال المرحلة الثالثة سيراً جيداً بتعاون ممتاز من جانب مراقبى النفط، ووكلاء التفتيش المستقلين التابعين لهيئة سايبرولت، ومؤسسة تسويق النفط الحكومية العراقية، والمشترون الوطنيون للنفط. ونظراً للتأخر الذي طرأ على استئناف مبيعات النفط والهبوط الحاد في الأسعار، يتوقع حدوث نقص في العائدات بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار عن العائدات المستهدفة لفترة الـ ٩٠ يوماً والبالغة ١٠٧ مليارات دولار (بما فيها رسوم خط الأنابيب)، إن بقيت الأسعار الحالية على ما هي عليه.

٤ - واستمر المراقبون في إفاده اللجنة بمعلومات عن الأسعار والكميات والحمولات والوجهات وإدارة العائد المستهدف والمسائل الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بالواردات وبرصد الصادرات النفطية التي منشؤها العراق وفقاً لأحكام القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٤٣ (١٩٩٧).

٥ - وحتى ٢ آذار / مارس ١٩٩٨، استعرض المراقبون ما مجموعه ٣٥ عقداً تقدم بها مشترون من ١٥ بلداً، ووافقو عليها. ولا تزال هناك ثلاثة عقود معلقة بسبب عدم استيفائها الوثائق المطلوبة. ويبلغ مجموع كمية النفط الموافق على تصديرها بموجب هذه العقود زهاء ١٥٥ مليون برميل لفترة الـ ١٨٠ يوماً التي تم تجديدها بموجب القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، وهي أكبر كمية منذ بداية عملية النفط مقابل الغذاء. وقد استُخدمت في جميع العقود المقدمة آليات التسعير التي وافقت عليها اللجنة.

٦ - وفي فترة الـ ٩٠ يوماً الأولى، أُنجزت ٤٦ حمولة، مجموعها ٥٠,٧ مليون برميل، وتقدر قيمتها بمبلغ ٦٢٣ مليون دولار. ولا تزال هناك أربع حمولات مقررة للفترة المتبقية من الـ ٩٠ يوماً الأولى من المرحلة الثالثة، ويبلغ مجموعها ٥,٧ ملايين برميل وتقدر قيمتها بمبلغ ٦٨ مليون دولار. وقام المراقبون باستعراض خطابات الاعتماد المفتوحة لكل حمولة وتبثتوا من امثالها لشروط وأحكام العقود المعتمدة. وجرى ٦٣ في المائة من الحمولات تكريباً في سيحان. وذهبت أكبر حصة من الكميات الواردة في العقود إلى أوروبا. وبأسعار الحالية، يتوقع أن يبلغ مجموع العائدات لفترة الـ ١٨٠ يوماً بأكملها، وبعد شحن ما تبقى من الكميات المتعاقد عليها، نحو ١,٩٢ بليون دولار (بما في ذلك رسوم خطوط الأنابيب).

٧ - وعمل المراقبون بشكل وثيق مع وكلاء التفتيش المستقلين التابعين لهيئة سايبرولت لكفالة رصد المنشآت النفطية ذات الصلة وكذلك الحمولات. وقد تلقوا تعاوناً تاماً من السلطات العراقية.

٨ - وعملاً بالفقرة ٤ من إجراءات اللجنة، ما برح المراقبون يقدمون إلى اللجنة تقريراً أسبوعياً بشأن العقود التي قاموا بنظرها فيما يتعلق بالمبيعات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما في ذلك الكمية التراكمية والقيمة التقريبية للنفط المأذون بتصديره. وقد قدم إلى اللجنة حتى تاريخه ٦٣ من هذه التقارير.

ثالثاً - تصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق

٩ - كما كان الحال بالنسبة للمرحلتين الأولى والثانية في العملية، تواصل اللجنة، خلال فترة الـ ٩٠ يوماً الأولى من المرحلة الثالثة، إيلاء أولوية عالية لأعمال تجهيز العقود المتعلقة بتوريد السلع الإنسانية إلى العراق. وفي أعقاب تجديد القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) للترتيبات المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، استمرت الإمدادات الإنسانية المخصصة للعراق، والموافق عليها في إطار المرحلتين الأولى والثانية، في الوصول إلى العراق. وفي هذا الصدد، تسير المرحلة الثالثة بشكل مواز للمرحلتين الأولى والثانية منذ ٢ شباط / فبراير ١٩٩٨، عندما عمّ أول طلب وارد في إطار المرحلة الثالثة على أعضاء اللجنة. وبحلول

نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨، كانت الأموال المتاحة لشراء الإمدادات الإنسانية قد استنفدت تقريراً فيما يتعلق بالمرحلة الأولى ونضبت تماماً فيما يتعلق بالمرحلة الثانية.

١٠ - وكما هو مطلوب بموجب الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، قدمت حكومة العراق في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ خطة توزيع جديدة لشراء وتوزيع الإمدادات الإنسانية في المرحلة الثالثة. ومن ثم، وافق الأمين العام على خطة التوزيع الجديدة.

١١ - وإثر اتخاذ القرار ١١٤٣ (١٩٩٧) في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بدأت اللجنة العمل على تحسين وتوضيح إجراءات عملها بهدف تعجيل عملية الموافقة على الطلبات على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ من ذلك القرار. وقدمنت نتائج هذا المسعى على شكل تقرير إلى مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/92).

١٢ - وطلب مجلس الأمن إلى اللجنة، بموجب الفقرة ١٥ من قراره ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، أن تنفذ التدابير وتتخذ الإجراءات بشأن الخطوات المشار إليها في تقريرها المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وأن تنظر في الملاحظات والتوصيات ذات الصلة المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٨، ولا سيما بغية التقليل قدر الإمكان من الوقت المنقضي بين تصدير النفط والمنتجات النفطية من العراق وتوريد السلع إلى العراق وفقاً لأحكام القرار، وأن تقدم إلى المجلس تقريراً بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، وأن تواصل بعد ذلك استعراض إجراءاتها كلما اقتضى الأمر. وتواصل اللجنة العمل على تنفيذ طلبات المجلس هذه.

١٣ - وحتى ٢٧ شباط/فبراير، كانت اللجنة قد استلمت ٩٥٧ طلباً في إطار المرحلة الأولى من أجل تصدير إمدادات إنسانية إلى العراق. ومن بين تلك الطلبات، الذي فيما بعد ٦٩ طلباً وعمم ٨٧٩ طلباً على أعضاء اللجنة للبت فيها، وتمت الموافقة على ٨٣٠ طلباً منها بلغ مجموع قيمتها نحو ١,٢٤ بليون دولار، وتم توفيق ٤ طلباً، ولا تزال خمسة طلبات قيد النظر. وفي إطار المرحلة الثانية، استلمت اللجنة حتى تاريخه ٦١١ طلباً. ومن تلك الطلبات، الذي فيما بعد ٢٠ طلباً، وعمم ٥٥٨ طلباً على أعضاء اللجنة للبت فيها، فوافقت اللجنة على ٥٣٦ طلباً منها، بلغ مجموع قيمتها نحو ١,٢٢ بليون دولار، وأوقفت اللجنة طلباً واحداً، وبقي ٢١ طلباً قيد النظر. أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، فقد استلمت اللجنة ٨٠ طلباً حتى الآن، الذي اثنان منها وعمم ٧٥ طلباً على أعضاء اللجنة للبت فيها. ومن مجموع هذه الطلبات، تمت الموافقة على ٤٩ طلباً، بلغ مجموع قيمتها نحو ٤٣,٤ بليون دولار، ووضع طلب واحد قيد النظر، ولا يزال يوجد ٢٥ طلباً معلقاً في إطار إجراء "عدم الاعتراض".

١٤ - أما مهمة وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة (سجل لويدز) في التأكد من وصول السلع فتسير سيراً حسناً في نقاط الدخول الأربع القائمة في العراق في الوليد، وإربيل، وزاخو، وأم قصر. وقد تعاونت الحكومة العراقية تعاوناً تاماً مع وكلاء التفتيش المستقلين في أثناء أدائهم لعملهم. وبحلول نهاية

شباط/فبراير ١٩٩٨، كان قد تم التأكيد من وصول ٧٥٦ شحنة من الإمدادات الإنسانية إلى العراق في شحنات كلية أو جزئية.

رابعا - المسائل المتصلة بخط أنابيب كركوك - يومورتاليك

١٥ - عملا بالفقرة ٢ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، طلبت تركيا، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، موافقة اللجنة على مد فواعات لتكاليف نقل النفط المستحقة لها أثناء فترة الـ ٩٠ يوما الثانية من تصدير النفط العراقي في إطار المرحلة الثانية. وتم وبالتالي تحويل رسوم خط الأنابيب المتفق عليها والتي بلغ مجموعها ٦١٦,٤٤ ٢٨٥ دولارا، لصالح تركيا.

١٦ - وكما أشير في التقارير السابقة للجنة، تلقت اللجنة من تركيا، عملا بالفقرة ٩ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، طلبيين لتقديم قطع غيار ومعدات من أجل أعمال الإصلاحات والصيانة لشبكة خط أنابيب كركوك - ريومورتاليك في العراق، ووافقت اللجنة في وقت لاحق على الطلبيين. وقد طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريرا بشأن الترتيبات المتعلقة بالجوانب العملية لتنفيذ أعمال الإصلاحات وتخزين قطع الغيار ذات الصلة على الصعيدين المتوسط الأجل والتمويل الأجل، لكي يتضمن إرسال المعدات إلى العراق.

خامسا - النتائج

١٧ - ستواصل اللجنة بذل الجهود بفرض التنفيذ الفعال لجميع الترتيبات ذات الصلة بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وستعمل اللجنة، بوجه خاص، على تنفيذ التدابير المشار إليها في تقريرها إلى مجلس الأمن المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وعلى اتخاذ إجراءات بشأن الخطوات المذكورة فيه، وذلك بفرض زيادة تعزيز كفاءة فعالية عملية الموافقة على الطلبات المتعلقة بإرسال الإمدادات الإنسانية إلى العراق.
